شكر المشاركين في ختام مؤتمر متخصص ناقش هذه القضية

الخليفة : موضوع «الحق في الخصوصية» يزداد أهمية في ظل التحديات التي تطرحها ثورة الاتصالات

■ الصغير : التطور التكنولوجي أدى إلى استخدام التليفونات المحمولة في التقاط صور الأشخاص في أماكن خاصة أو عامة

جانب من الجلسات النقاشية

تكريم المشاركين

■ شمس الدين : التقدم العلمي في مجال الجينات الوراثية والتكنولوجيا قد يؤدى إلى تعارض محتوم مع الكثير من المبادئ القانونية

توجه رئيس مجلس الأمناء في كلية القانون الكويتية العالمية د. بدر الخليفة في ختام فعاليات مؤتمر «التحديات المستجدة للحق في الخصوصية» الذي نظمته كلية القانون الكويتية العالمية خلال الفترة 15 - 16 فبراير الجاري وافتتحه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع نيابة عن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك - توجه - بالشكر لكل من ساهم في نجاح المؤتمر

وقال في كلمة وجهها للضيوف والمشاركين في الجلسات النقاشية الخمس: إنني أصالة عن نفسي وبالنيابة عن رئيس وعميد الكلية أ.د. محمد المقاطع أشكرك على تلبيتكم الدعوة ومساهمتكم في إثراء النقاش حول قضية «الحق في الخصوصية» التي بينت أوراق العمل والبحوث والدراسات التي قدمتموها كم أن هذه القضية تزداد أهمية مع التقدم التكنولوجي وما يطرحه من إشكاليات على مختلف المستويات في العالم بأسره، وتمنى د. بدر الخليفة أن تتجدد اللقاءات مع هذه النخبة المميزة من الباحثين القانونيين في المؤتمرات المقبلة التي ستنظمها الكلية تباعا.

هذا وكان قد تم اليوم الثاني من المؤتمر عقد جلستين نقاشيتين جاءتا استكمالا للجلسات الثلاث التي تمت أمس الاول ضمن فعاليات المؤتمر وتناولت موضوع «الحق في الخصوصية» من مختلف الجوانب لإثراء هذه القضية الساخنة التي تزداد أهمية يوما بعد يوم في ظل التحديات التي تطرحها ثورة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي وانفجار العنف الإرهابي وتطور أساليب الجريمة المنظمة

مما يدفع مختلف الدول إلى البحث عن السبل القانونية التي تظل احترام الخصوصية كحق كفلته شرعة حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الوطني من خلال المراقبة والحصول على المعلومات.

الجلسة الرابعة

وقد استهل المؤتمر فعالياته في اليوم الثاني والأخير بجلسة نقاشية بعنوان «الحماية الجنائية والمدنية للحق في الخصوصية» ترأسها أ.د. عبد الحميد البعلي - أستاذ ورئيس قسم الفقه المقارن والدراسات الإسلامية في كلية القانون الكويتية العالمية وتضمنت أربعة بحوث وأوراق عمل شارك في تقديمها كل من أ.د. علي القهوجي - أستاذ ورئيس قسم الجزاء في كلية القانون الكويتية العالمية، الذي قدم بحثا بعنوان «تجريم تصوير الإيذاء ونشره».

ومما جاء فيه أفرز التطور الاجتماعي بعض مظاهر السلوك المنبوذة أخلاقيا والمستهجنة اجتماعيا والتي تستحق عقاب مرتكبها جنائيا من هذه المظاهر تصوير مشهد الاعتداء على الغير ثم نشره عن طريق التليفون المحمول أو غيره من وسائل الاتصال الحديثة بغرض التسلية أو الابتزاز أو التهديد أو غير ذلك ولذلك كان لا بد من استنباط قوانين تعالج مثل هذه الأفعال الجرمية.

تلاه أ.د. جميل عبد الباقي الصغير - أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق في جامعة عين شمس الذي تناول هو الآخر في ورقة العمل التي قدمها موضوع الصورة حيث حملت عنوان «الحق في الصورة والإثبات الجنائي» أشار فيها إلى أن التطور التكنولوجي وتزاوج المعلومات بوسائل الاتصالات أديا إلى استخدام التلفونات المحمولة في التقاط صور الأشخاص في أماكن خاصة أو عامة ثم إذاعتها أو بثها من خلال شبكة النت

وقد أثير التساؤل عن مدى مشروعية التقاط هذه الصور واستخدامها في الإثبات الجنائي خاصة في ظل توافر الصور ومقاطع الفيديو التي يتم تصويرها أثناء ارتكاب الجرائم بواسطة شهود عيان أو بواسطة كاميرات مراقبة.

تلاه أ.د. غنام محمد غنام - أستاذ القانون الجنائي في كلية القانون الكويتية العالمية الذي عالج في بحث بعنوان «مدى حق العامل في حرمة حياته الخاصة في أماكن العمل» أبعاد الحق في الحياة الخاصة للعامل في مكان العمل للتعرف على مدى سلطة رب العمل أو إدارة الشركة التي يعمل لديها العامل أو إدارة الجهة العامة التي يعمل بها لديها الموظف في القيام بأعمال تشكل تدخلا في حياته الخاصة كالمراقبة بالكاميرات وتسجيل المكالمات وقراءة المراسلات الورقية والإلكترونية (الإيميلات).

أما أ.د. أشرف توفيق شمس الدين - أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة بنها، فقد جاء في بحثه الذي حمل عنوان «الاتجاهات الحديثة لحماية الخصوصية في مجال الجينات الوراثية دراسة في القانون الجنائي» أن التقدم العلمي في مجال الجينات الوراثية والتكنولوجيا وما يصاحبه من تجارب علمية وطرق بحثية ونتائج لها أهميتها قد يؤدى إلى تعارض محتوم مع الكثير من المبادئ القانونية والتي قد تقف حاجزا بشكل الحدود المقبولة قانونا لهذا التقدم.

فإن هذا التقدم لا يجب أن يكون على حساب حقوق الأفراد وحرياتهم أما د. مسعود بن حميد المعمري - أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق في جامعة السلطان قابوس فقدم بحثا بعنوان « نطاق الحماية الجزائية للحق في الخصوصية» يدور البحث حول فكرة نطاق الحماية الجزائية التي يتحقق عن طريقها التسجيل خفية لوقائع أو محادثات خاصة للمتهم عن طريق أجهزة التصوير والتسمع (التنصت) للحديث للحصول على دليل في جريمة.

من جانب آخر قدم د. محمد نور الدين سيد عبد المجيد - أستاذ مساعد القانون الجنائي، كلية القانون والاقتصاد، جامعة الجزيرة-الإمارات العربية المتحدة بحثا بعنوان «الحماية الجنائية للحق في خصوصية المكالمات الهاتفية - دراسة في القانون الكويتي» أكد من خلاله أن للشرع الكويتي إيمانا منه بخطورة انتهاك الحق في خصوصية المكالمات والمحادثات الهاتفية فقد عمد إلى إصدار العديد من القوانين التي تعاقب على إساءة استخدام أجهزة الاتصالات والتنصت في تسجيل أو نقل المحادثات الهاتفية فأصدر القانون رقم (9) لسنة 2001 بشأن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية والتنصت ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 444 لسنة 2001 والمعدل بالقانون رقم (40) لسنة 2007.

الجلسة الخامسة

ترأس د. حمد الحساوي - أمين عام اتحاد مصارف الكويت الجلسة الخامسة والأخيرة وكانت بعنوان «الحق في الخصوصية والتطورات التكنولوجية المعاصرة» وشارك فيها أ.د. سعيد إسماعيل - أستاذ القانون الجنائي في كلية القانون الكويتية العالمية، الذي قدم ورقة العمل التي قدمها بعنوان « رؤية وتحليل للتحديات المستجدة للحق في الخصوصية الناتجة عن الثورة الرقمية وتطور الاتصالات والانترنت (دراسة تحليلية للموضوع ومشكلاته ومنهجية البحث فيه)

أفاد من خلالها أن العالم يعيش «أزمة» في احترام حقوق الإنسان والحق في الخصوصية وأن الاعتداء المتكرر على تلك الحقوق قد صار «وضعا عالميا جديدا» ناجما عن «وضع الحق في الخصوصية في مواجهة الثورة الرقمية والمعلوماتية والتطورات التكنولوجية لوسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي»

واستخدام معطيات تلك الثورة والوسائل التكنولوجية المتطورة في عمليات المراقبة والتجسس على الاتصالات والإنترنت والانتهاكات الصارخة لخصوصية الأفراد وسيادة الدول

تلك الانتهاكات التي تهدر ضمانات حماية هذا الحق وتمس سيادة الدول في غيبة من قوانين داخلية فعالة تحقق هذه الحماية و قوانين دولية لا تشكل أي ردع للدول القوية التي تطمح للسيطرة على العالم وتحقيق مصالحها على حساب الدول الأخرى

وبدوره قدم د. مصطفى موسى - أستاذ القانون العام في كلية القانون الكويتية العالمية بحثا بعنوان «مخاطر تهدد الحق في الخصوصية عبر التقانات الإلكترونية الرقمية» بين فيه أن مفهوم الحق في الخصوصية وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدساتير العربية ثم بيان الأخطار التي تهدد تلك الخصوصية في شبكات التواصل الاجتماعي ومجتمع المعلومات والمجتمع الافتراضي في ظل التقانات الإلكترونية الرقمية وذلك في مبحثين: المبحث الأول- حقوق الإنسان في عصر التقانات الإلكترونية الرقمية والمبحث الثاني- مخاطر التقانات الإلكترونية الرقمية على الحق في الخصوصية ومن جانبه أكد د. شريف يوسف خاطر - أستاذ القانون العام في جامعة المنصورة في ورقة العمل التي ألقت بعنوان «حق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا» أن التدخل التشريعي لوضع حماية للحق في الخصوصية المعلوماتية أصبح أمرا لازما في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات وأصبحت حياتنا مكشوفة للغير ما لم يتم وضع ضوابط لحماية خصوصيتنا المعلوماتية

ومن جانبه أكد د. سامح عبد الواحد التهامي - أستاذ القانون المدني في كلية الحقوق- جامعة الزقازيق- معار لجامعة الشارقة، في بحث بعنوان «ضوابط معالجة البيانات الشخصية» دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الكويتي» أن التعامل في البيانات الشخصية للأفراد أمر شبه يومي ففي كثير من التعاملات تطلب الجهة التي يتعامل معها الشخص أن يقدم بياناته الشخصية لها، سواء أكانت هذه الجهة جهة عامة خاضعة لإدارة الدولة أم كانت جهة خاصة

وقدمت د. شيماء عطاالله - أستاذ القانون الجنائي في كلية الحقوق جامعة الزقازيق بحثا بعنوان « تراجع الحق في الخصوصية في مواجهة الاتصالات الإلكترونية » جاء فيه أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الحق في الخصوصية عند الأفراد وأصبحت الحياة الخاصة للأفراد التي تعتمد في الكثير من مظاهرها على تقنية المعلومات مجالا لصور متعددة للانتهاك منها على سبيل المثال اختراق البريد الإلكتروني.

تحت رعاية وزير الداخلية وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

النادي العلمي أطلق مسابقة ميكانيكا السيارات والأنظمة المرورية الثالثة والعشرين

جانب من اللقاء التلفزيوني

قرعة المسابقة

تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي انطلقت فعاليات مسابقة ميكانيكا السيارات والأنظمة المرورية الثالثة والعشرين عام 2015 التي ينظمها النادي العلمي الكويتي بالتعاون مع وزارتي التربية والداخلية

حيث أقيم لقاء تلفزيوني أمس الاول خلال الفترة الصباحية بمقر النادي العلمي خاص بمعلمات الدراسات العملية يمثلون 40 مدرسة ثانوية للبنات ولقاء تلفزيوني آخر خلال الفترة المسائية خاص بمعلمي الدراسات العملية يمثلون 51 مدرسة ثانوية للبنين من مختلف المناطق التعليمية بوزارة التربية وذلك بحضور رئيس اللجنة التنفيذية للمسابقة المهندس خالد الحسن وأعضاء اللجنة التنفيذية للمسابقة وهم الموجه الأولي دراسات عملية م. خلود شمس الدين، والموجه الفني ميكانيكا بمنطقة الفروانية التعليمية م. خالد حامد الطوخي، والموجه الفني ميكانيكا بمنطقة مبارك الكبير التعليمية م. خالد محمد عبدالله، وحشد كبير من معلمي ومعلمات الدراسات العملية يمثلون مدارس المرحلة الثانوية من مختلف المناطق التعليمية.

في بداية اللقاء التلفزيوني رحب رئيس اللجنة التنفيذية للمسابقة المهندس خالد الحسن بالحضور وقال ان للمسابقة لها تاريخ كبير وتعتبر من أقدم المسابقات التي ينظمها النادي العلمي حيث كانت الإنطلاقة الأولى لها عام 1987

وكان عدد الطلاب المشاركين فيها آنذاك لا يتجاوز 80 طالبا وطالبة وأصبحت الآن من المسابقات القوية على مستوى دولة الكويت والإحصائيات تؤكد وتشهد على ذلك فهي بسبب أهميتها الكبيرة أصبحت تشهد اقبالا كبيرا عام تلو الأخر حيث زاد عدد المشاركين فيها خلال العام الماضي إلى أكثر من 2000 طالب وطالبة يمثلون كافة المدارس الثانوية في الكويت.

وأضاف م. الحسن: «نتمنى في هذا العام زيادة أعداد الطلبة والطالبات المشاركين في المسابقة»، معبراً عن تفائله بالحضور الكبير للمعلمين والمعلمات خلال اللقاء التلفزيوني والذي سيكون له الأثر الكبير في مشاركة عدد كبير من الطلبة والطالبات لهذا العام

مبيناً ان المعلمات الذين حضروا اللقاء يمثلون 37 مدرسة ثانوية للبنات أما المعلمين يمثلون 51 مدرسة ثانوية للبنين حسب كشوف الحضور مع مراعاة بعض الظروف التي لم تمكن البعض من الحضور.

وذكر ان كل اللجان العاملة في المسابقة سواء التنفيذية أو الفنية أو العلمية أو الإعلامية على أتم استعداد للمسابقة لتحقق أهدافها في افادة أبنائنا الطلبة والطالبات المقبلين على استخراج رخص القيادة فهم سيتعرفون من خلالها على العلامات المرورية ومدلولاتها والأجزاء الفنية المستخدمة في صيانة المحرك

فضلاً عن التعرف على الأمور الفنية الخاصة بالسيارات سواء من حيث الفحص الفني أو ادوات الأمن والسلامة واصلاح بعض الأعطال الدورية البسيطة.

وتقدم م. الحسن بالشكر لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد على رعايته للمسابقة

مثمناً الدور الذي تقوم به مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ودعمها للأنشطة العلمية على مستوى الدولة بالأخص التي ينظمها النادي العلمي

متمنياً التوفيق لجميع اللجان العاملة في المسابقة وخصوصاً اللجنة العليا للمسابقة على دعمها السخي الذي هو سبب استمراريتها.

وتمنى للنادي العلمي المزيد من التقدم والتطور وان يستمر في طرح المسابقات العلمية التي تفيد النشء والشباب

والعمل بقوة على تنظيم المسابقات والأنشطة العلمية والمؤتمرات العلمية حيث ان النادي العلمي كان ومازال هو الرائد في المنطقة في هذا المجال وجميع مشاركاته سواء الداخلية والخارجية مشهود لها من الجميع.

من ناحيتها قالت الموجهة الأولى للدراسات العملية بمنطقة الجهراء التعليمية م. خلود شمس الدين ان المسابقة تستهدف طلبة المرحلة الثانوية (بنين وبنات) في المدارس الحكومية بالإضافة إلى مدارس التعليم الخاص والمعاهد الدينية

تطرق في ندوة نادي المحاسبة إلى الاتفاقيات التي انضمت لها الكويت

التنيب : مكافحة الفساد مختصة بوضع إستراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية

أحد المتحدثين

أقام نادي المحاسبة بكلية العلوم الإدارية ندوة حول هيئة مكافحة الفساد و شارك في الندوة كل من الأمين المساعد بالهيئة العامة لمكافحة الفساد محمد بوزبر و مدير إدارة استلام إقرارات الذمة المالية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد صالح التنيب.

وأوضح التنيب دور الدولة في تحديات الفساد و مفهوم الذمة المالية والأهداف المرجوة منها

كما تطرق إلى الاتفاقيات التي انضمت لها الكويت لمكافحة الفساد

وقال التنيب أن من اختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد هي وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية و تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات حول جرائم الفساد و متابعة إجراءات استرداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد مشيرا إلى الجهات الخاضعة لإقرار الذمة المالية و مواعيد تقديم إقرار الذمة المالية

ومن جانب آخر تطرق الأمين المساعد بالهيئة العامة لمكافحة الفساد محمد بوزبر في حديثه عن الضمانات التي توفرها الهيئة للمبلغ حيث تضمن السرية التامة في كافة مراحل تقديم البلاغ و توفير الحماية الشخصية والحماية القانونية

وأضاف بوزبر أن هناك مكافأة مالية تقدمها الهيئة للمبلغين المستوفين للشروط والأحكام تمنح وفق ضوابط وشروط تضعها الهيئة

جانب من الحضور